

مختصر تاريخ العدالة

ومسحاً شاملاً لفكرة العدالة منذ ظهور بذرتها الأولى على يد البابليين واليونانيين والرومانيين، ووصولاً إلى المفكرين المعاصرين مثل جون راولز وغيره، ويتطرق أيضاً إلى نظرية العدالة الاجتماعية وقضايا الظلم الاجتماعي العالمي التي تشغل أذهان عوام الناس والفلاسفة على حد سواء!

وكل هذا التدافع والحراك الفكري ينتظم في مقدمة وتمهيد وثمانية فصول وخاتمة.

تمهيد: من النموذج المعياري إلى الإحساس بالعدالة:
القدرة على إعطاء تقديرات بشأن الأمور التي لها صلة بالعدالة والإنصاف تعرف بأنها (قدرة على الإحساس بالعدالة)، ولقد ارتبطت هذه القدرة منذ زمن طويل بقدرة الإنسان على تعلم اللغة، وكثيراً ما كانت القدرتان تعتبران من الخصائص التي يمتاز بها البشر وحدهم، ويقول أرسطو في كتابه (السياسة): (... الإنسان هو الكائن الوحيد الذي منح موهبة الكلام.. والغاية من الكلام .. هي التعبير عن المكسب والخسارة وبهذا يتم التعبير أيضاً عن الإحساس بالعدالة والظلم).

ولكن تقف أمام الباحثين معضلة تفسير كيف تطورت لدى البشر قدرتان متماثلتان: القدرة على تعلم

تبقى فكرة (العدالة) حلم
البشرية الأول والغاية السامية
من الوجود، حيث لا يستقيم
العمران البشري إلا بتحقيق
العدالة؛ ولذا يأتي هذا الكتاب
(مختصر تاريخ العدالة)
متجاوباً مع الصرخات المدوية
في الفضاءات العربية والمطالبة
بتحقيق العدالة.



● ترجمة: مصطفى ناصر

● المؤلف: ديفيد جونسون

● الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت، سلسلة عالم المعرفة (٣٨٧) - ط١ - ٢٠١٢/٤م

● عدد الصفحات: ٣١٠ صفحات

● عرض: أحمد حسن علي

عليها (إذا اشترت عبداً عبرانياً، فست سنين يخدم، وفي السابعة يخرج حراً مجاناً.. وإذا باع رجل ابنته أمة لا تخرج كما يخرج العبيد) ولكن القوانين العبرية لا تعترف بطبقة أرستقراطية تتمتع بامتيازات قانونية تخفف عن أفرادها تبعات إساءاتهم، مثلما كانت تفعل القوانين البابلية، (وإن حصلت أذية تعط نفساً بنفس، وعيناً بعين، ورجلاً برجل، وكياً بكى، وجرحاً بجرح، ورضاً برضاً) كانت هذه المعادلة، التي يتردد صداها في (سفر اللاويين) و(التثنية) قد سميت لاحقاً بمبدأ (العين بالعين والسن بالسن).

وهكذا يبدو أن فكرة التعامل بالمثل تلعب دوراً بارزاً في كل هذه التصورات القديمة عن العدالة، وكثيراً ما كانت تفترض أن العدالة تقتضي قدر تكلف الأمر بالناس المتساوين بعضهم مع بعض، ظهور خصائص تبادل متوازن في معاملاتهم على الأقل في المدى البعيد، ولا تصبح أي من هذه الأفكار (التبادل المتوازن وغير المتوازن) قابلة للتطبيق على حالات واقعية دون المزيد من الصعوبات.

إن أيًا من الاعتقادين، لأسباب عملية لا سبيل لتجاوزهما، لا يمكن أن يفيدنا كأساس للخروج بتصور عن العدالة في غياب أدوات مساعدة أخرى، إن تاريخ الأفكار المتداولة عن العدالة، في جانب كبير منه، هو تاريخ التغيرات التي تحصل في الطريقة التي تفهم بها بيئة المجتمعات، إذا كانت بيئة مجتمع معين تختلف جذرياً عن تصور البيئة من مجتمع إلى آخر، فينبغي أن نتوقع وجود اختلاف في هذين المجتمعين بشأن الأفكار السائدة عن العدالة أيضاً!

٢- الفاشية والوصاية هي (جمهورية) أفلاطون،

اللفة والقدرة على الإحساس بالعدالة، وفي ظل غياب مثل هذه المعلومات المؤكدة، علينا أن نفتتح بملاحظة مفادها أن تاريخ الأفكار التي تناولت العدالة يبدأ مع نشوء تلك القدرة التي احتلت موقعاً ثابتاً ضمن حصيلة المزايا البشرية، ولحسن الحظ فالبشرية تمتلك سجلات ضخمة من الأفكار عن العدالة تعود إلى عدة آلاف من السنين، وإلى أزمنة ما قبل الكتابة بالأبجدية.

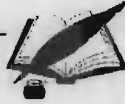
١- البيئة الاجتماعية للعدالة،

يعود سجل الأفكار الموجودة لدينا عن العدالة إلى قرون عديدة، يعود تاريخها إلى أواخر الألفية الثالثة وأوائل الألفية الثانية ق.م، وتعود إلى ممالك عديدة سادت في بلاد الرافدين القديمة، من بينها ممالك آشور، وأكد، وسومر وبابل نفسها، كانت المجموعة الأكثر شمولية تعرف (بشريعة حمورابي)، والذي تعهد للإلهين (أنوم) و(إيليل) بأن: أجعل العدالة تعم رحاب الأرض وأقضي على الأشرار والآثمين - حتى أمنع الأقوياء من اضطهاد الضعفاء وأشرق كالشمس حقاً على التعماء والمظلومين.

إلا أن هناك تصوراً هرمياً للعدالة، في الشروط التي وضعت للعقوبة، (إذا فقا إنسان عين إنسان حر سوف تفقا عينه)، (إذا فقا إنسان عين عبد أو كسر عظمه سوف يدفع مينا واحداً من الفضة) وغيرها أمثلة كثيرة، توضح أن العقوبات في القانون البابلي على انتهاك حقوق شخص آخر (أو مؤسسة) تتباين بشكل مذهل تبعاً لموقع كل من الشخص الذي يقع ضحية للجرم والشخص الذي ينتهك تلك الحقوق.

ويعترف الكتاب المقدس العبري بمؤسسة العبودية، ويضفي عليها صفة قانونية لا غبار

**الإنسان هو الكائن الوحيد الذي مُنح
موهبة الكلام، والغاية من الكلام هي
التعبير عن المكسب والخسارة، وبهذا يتم
التعبير أيضاً عن الإحساس بالعدالة والظلم
(أرسطو)**



هذه العناصر معاً، وتصبح متحدة من كل النواحي بعد أن كانت مستقلة بعضها عن بعض، وتكون ذات طبيعة معتدلة ومنسجمة تماماً، فإنها تزود الإنسان بمثل هذه القدرات، عندئذ يمضي في سبيل الإنجاز..).

يتمخض التصور الجديد الذي خرج به أفلاطون عن فكرتين مبتكرتين لهما أهمية كبيرة، أولاً: تتخلى نظرية أفلاطون نهائياً عن مفهوم التعامل بالمثل كمرجعية أساسية للتفكير بالعدالة. ثانياً: ساعدت على انتشار فكرة أن بيئة أي مجتمع ذاتها تخضع للتمحيص والانتقاء وفقاً لمعايير مستمدة من تصور معين عن العدالة، وساعدت فيما بعد في عصور لاحقة بدءاً من عصر النهضة على إمكانية إعادة تشكيل أي بيئة اجتماعية بما يتوافق مع أفكارها عن العدالة!

٣- نظرية أرسطو في العدالة،

يستمد المصدر الأساسي لنظرية أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق م) في العدالة من الفصل الخامس من كتابه (الأخلاق النيقوماخية)، ويقول أرسطو معبراً عن أحد المعاني التي تنطوي عليها العدالة: (إننا نصف الأشياء بأنها عادلة عندما تؤدي إلى السعادة وتضمن استمرارها أو تؤدي إلى تحقيق

كثبت (الجمهورية) في أثينا، وهو عبارة عن محاورة تهيمن عليها شخصية سقراط، معلم أفلاطون، وتطرح تصوراً مميزاً عن العدالة استناداً إلى نظرية راديكالية للتسلسل الهرمي في النظام السياسي.

وقدم أفلاطون (تصورات تمهيدية للعدالة) يلتزم بها الناس العاديون، على لسان بوليمارخوس، قائلاً: (العدالة.. هي أن يحصل كل إنسان على ما يستحقه) في المدينة الفاضلة.

وبعد إكمال سقراط للأجزاء الرئيسية للمدينة يعود إلى تعيين موقع العدالة في المدينة، فإذا كانت المدينة التي وصفها صالحة، سوف تظهر فيها أربع فضائل: (الحكمة، الشجاعة، الاعتدال، والعدالة) ويفترض سقراط أننا إذا استطعنا أن نكتشف مواقع الفضائل الثلاث الأولى، ينبغي أن يصبح بالإمكان العثور على الفضيلة الرابعة كنتيجة حتمية!)

تكون لدى الحكام (رغبات بسيطة ومعتدلة تتوافق طبعاً مع الفكر الرصين والرأي الصائب، وتخضع لقيادة العقل) بينما (تخضع رغبات الجماهير من عامة الناس إلى المراقبة بما يتماشى مع رغبات وحكمة القلة من النبلاء)، ويصبح وجود العدالة الأفلاطونية مفترضاً عندما يطبق ذلك المبدأ الإلزامي الذي: (يمنع أي إنسان من الاستحواذ على شيء يملكه إنسان آخر، أو يحول دون حرمان أي إنسان من الحصول على حقه)، ويعود سقراط إلى مشكلة العدالة بالنسبة إلى الفرد، قائلاً بأن نفس الفرد مثلها مثل المدينة، تنقسم إلى ثلاثة جوانب رئيسية: الجانب (العقلي والروحي وموضع الشهوات الجسدية)، وتوصل سقراط إلى أن الإنسان: (.. عندما يربط

لذلك، مثل: البيع والشراء، وإقراض الأموال بفائدة أو بدونها.

أما الصنف الثاني فهو يتضمن تعاملات (غير طوعية)، وتنقسم إلى نوعين، الأول منها: يشمل بعض هذه التعاملات مثلما وصفها أرسطو، بالنشاطات السرية مثل السطو والزنا... أما النوع الآخر فيتضمن استعمال القوة، مثال: الاعتداء والاختطاف والقتل..

ويمكننا أن نعود إلى وصف أرسطو لعدالة التصحيح في التعاملات، وهي تمثل شكلاً من العدالة يستند إلى افتراض تحقق شيء من العدالة في التعاملات (ليس هناك فرق فيما إذا مارس رجل طيب الفش مع رجل سيئ أو ما إذا غش رجل سيئ رجلاً طيباً، ولا فيما إذا كان من يقترب جريمة الزنا رجلاً طيباً أو سيئاً)، إن القاضي الذي يطلب منه تصحيح حالة الظلم سوف يأخذ الكمية الزائدة من جانب مرتكب الجرم ويعيدها إلى جانب الضحية، من دون النظر إلى شخصيات الأطراف أو قيمة مساهماتهم.

وحين يطبق مفهوم عدالة التصحيح على التعاملات غير الطوعية، (يؤخذ في الاعتبار أن الجميع متساوون، وما إذا كان أحد الأطراف قد سبب ظلماً أو كان الآخر قد عانى منه)، ولا يحدد أرسطو نوع أو مقدار الضرر الذي ينبغي أن يلحق بالمعتدين، وفق رأيه، فالشيء المهم هو أن الضرر الذي يسببه الجناة من دون عدل ينبغي الرد عليه بضرر مقابل يفرض عليهم.

على الرغم من أن فكرة العدالة قابلة لأن تطبق على أي شكل من الروابط بين الأشخاص المتساوين نسبياً، والتي تستند إلى التبادل

جوانب من السعادة في الوسط السياسي) فالعدالة بهذا المعنى (فضيلة أو براعة تتصف بالكمال .. قدر تعلق الأمر بعلاقة المرء بأخ له في الإنسانية).

يقسم أرسطو العدالة - بمعنى الإنصاف في توزيع حصص الأفراد - إلى شكلين،

(عدالة التوزيع وعدالة التصحيح)، يفتح أرسطو موضوع (عدالة التوزيع) بالقول إنها: (تجلى في توزيع مظاهر الشرف، والملكية، أو أي شيء آخر يجري توزيع حصص منه على أفراد ينتمون إلى وسط معين، لأن الناس، في مثل هذه الحالات، ربما يحصلون على حصص مساوية أو غير مساوية لخصص الآخرين)، ينطوي العدل على توافر أربعة شروط على الأقل، هي بالتحديد، أن يكون هناك شخصان وحصتان تتحقق عدالة التوزيع عندما: (يُنظر إلى شخص معين بالطريقة نفسها بالضبط التي يُنظر بها إلى شخص غيره، وكذلك أن يُنظر إلى شيء معين بالطريقة نفسها بالضبط التي يُنظر بها إلى شيء غيره) ومع ذلك لا يبقى أرسطو صامتاً تماماً بشأن الأساس الذي ينبغي أن تجري اعتماداً عليه عملية توزيع عادلة، ويقول: (إذا حصل توزيع للأموال العامة يجب أن يتم ذلك بما يتناسب مع المساهمات التي يقدمها الأفراد، ويحصل الظلم الذي يتناقض مع هذه العدالة عند عدم الالتزام بمبدأ التناسب).

أما عن (عدالة التصحيح) فيرى أرسطو أنها تعاملات ذات طبيعة خاصة تنقسم إلى نوعين: التعاملات (الطوعية) وهي التي تشارك فيها جميع الأطراف طواعية، وأعطى أمثلة

اعتبر إمانويل كانت الدولة الأبوية - رغم نواياها الحسنة - أعظم استبداد يمكن للمرء أن يتصوره



لكن بدأ هذا الافتراض يتغير على أيدي الفلاسفة الرواقيين - ابتداء بزينون من سيتيوم (قبرص) (٢٣٥ - ٢٦٣ ق م) والذي كان يفهم الدولة المدنية بصورتها الأمثل على أنها جمهورية للحكماء، وأن العقل السليم، وليس الدولة هو الذي يوجه العقلاء من البشر إلى ما ينبغي، وما لا ينبغي، عليهم القيام به وأما شيشرون المبشر بالتطلعات العالمية للإمبراطورية الرومانية، والذي جاء عمله على صيغة محاورة أيضاً يؤكد أن (أي تعريف ربما يتخذه المرء للكائن البشري لابد أن يكون نطاقه شاملاً لكل البشر على حد سواء)، وأنه في الواقع (ليس هناك اختلاف بين أنواع الكائنات).

واسهمت الأيديولوجية المسيحية في خلق تحول في أساس الخطاب حول المساواة والظلم، حيث تحول من القدرات المتباينة للبشر إلى قيمتهم المتساوية بالفعل أمام الرب.

وفي العصر الحديث، اكتسب هذا التغيير قوة وانتشاراً بسبب تهاوي الأسس التي يعتمد عليها افتراض التفاوت الطبيعي، ولم تظهر نتائج عملية التفكك بشكل أكثر وضوحاً إلا في أعمال توماس هوبز الذي كان يعيش في عصر يؤمن بالاستبدادية وإلى أن الحاكم القوي المطلق مطلوب لقمع أحداث الشغب والتمرد التي كانت

المشترك، فإن الميدان الأكثر أهمية والذي ينبغي أن تسود فيه العدالة هو الوسط السياسي: (...) عدالة المواطنين الأحرار والمتساوين "تناسيياً" أو حسابياً"، الذين يعيشون معاً ويتطلعون إلى تحقيق رغباتهم) وفي حال غياب هذا الأساس للعدالة والقانون: (لا تصبح هناك عدالة سياسية، ولكن مظهراً من مظاهر العدالة فقط، لأن العدالة لا تتحقق إلا بين الناس الذين لديهم قانون يحكم تعاملاتهم المشتركة، ولا يوجد القانون إلا في المكان الذي يسود فيه الظلم)١.

وفي ثانياً نظرية أرسطو بإمكاننا أن ندرك وجود كثير من المفاهيم، والأنماط، والآراء الأساسية حول العدالة، كلها قد أسهمت في تشكيل الأفكار الغربية التي يجري تداولها حتى يومنا هذا.

٤- من الطبيعة إلى الصنعة، من أرسطو إلى هوبز:

في كتابات أرسطو نجد أن فكرة العدالة في عصره والعصور التي سبقت لم تكن تطبق إلا على علاقات أشخاص تجمعهم رابطة سياسية أو ثقافية، إلا أنه لاحظ أن بعض الدول تطح بشكل منتظم لأن تمارس سلطة استبدادية إزاء الدول المجاورة لها، ويقدم أرسطو، كأمثلة على ذلك، أسبارطة وكرت وإضافة إلى هاتين، فهو يشير إلى أن (كل الشعوب غير المتحضرة التي تمتلك ما يكفي من القوة لتتقهر بها غيرها تضيفي أسمى مظاهر الشرف على البسالة العسكرية).

ويمضي أرسطو منتقداً وجهات النظر هذه قائلاً: (...) هم يريدون سلطة تستند إلى العدالة، ولكن حين يتعلق الأمر بالآخرين، يتوقف أي اهتمام لهم بالعدالة١).

٥- ظهور مذهب المنفعة:

رفض هوبز الافتراض الأرسطي بأن المظاهر الأساسية للبيئة أو العالم الاجتماعي تحددها مجموعة من أغراض تقررها الطبيعة، وتقود هذه الأغراض إلى تطور مجتمع ناشئ حتى يصبح مجتمعاً ناضجاً، في مقابل وجهة النظر هذه افترض هوبز أن العالم الاجتماعي هو نتاج لأفعال بشرية تخضع للتعديلات، وأعطى مثلاً لذلك بتشبيه (المجتمع المدني) بالمنزل الذي يشيد جيداً اعتماداً على المعرفة والمهارات التي يمتلكها الشخص الذي يصممه ويقوم ببنائه.

وتهيمن على مناقشات هيوم موضوعات الملكية الخاصة، وتبادل المنافع، والاتفاقات التعاقدية، وافترض أن أوضاع هذه المؤسسات يمكن أن تتحسن بفعل التخطيط البشري المتأن، وقال هيوم: (.. أن هذا الطرف الذي تتحقق فيه أكبر منفعة ينطوي عمومًا على أقوى الطاقات التي تجعلنا نسيطر على مشاعرنا الوجدانية، وهو شيء يتوافق تمامًا مع قواعد الفلسفة وحتى المبادئ العقلية المعروفة).

كان سيزار بيكاريا مثله مثل هيوم، يؤكد أن المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع المدني بعيدة عن أن تكون مستمدة من الطبيعة، في كتابه (في الجرائم والعقوبات)، أشار إلى ثلاثة مصادر تستمد منها مبادئ الأخلاق والسياسة؛ حيث وضع الوحي الإلهي والقانون الطبيعي إلى جانب الأعراف البشرية كمصادر لأشكال العدالة: المقدسة والطبيعية والسياسية على التوالي، إلا أنه استبعد كلاً من الوحي الإلهي والقانون الطبيعي من نطاق البحث اعتماداً على أنهما يهتمان بفكرة: (أن العدالة التي تتبع من مصدر

تتحصل بانتظام في دولهم، ولكن الشيء الأكثر تميزاً هو الجدل الذي طوره هوبز ليدعم به هذا الرأي، فقد دعمه بفرضيات راديكالية عن الفردانية، وفق وجهة نظره.

فإن كل إنسان يمتلك (حقاً من الطبيعة) يعطيه (الحرية لأن يستخدم قدراته الخاصة، مثلما سيفعل هو نفسه من أجل أن يحافظ على شخصيته الطبيعية، أو بمعنى آخر، يحافظ على حياته، وتبعاً لذلك فهو مستعد لأن يفعل أي شيء يتصور أنه، وفق تقديره العقلي الوسيلة الملائمة لتحقيق ذلك) ما دام كل شخص يستحق الحرية، فإن الطريقة الوحيدة لإيجاد حاكم مطلق والحفاظ على استمرار حكمه هي أن يوافق جميع أفراد أي دولة ناشئة على التخلي عن شيء من حقوقهم الطبيعية من خلال عقد يبرمونه بعضهم مع بعض تمهيداً لإيجاد حاكم مطلق، ويؤكد هوبز أن الاتفاق التعاقدي الذي يتخيله لا يفدو ممكناً إلا إذا كان كل فرد على استعداد للاعتراف بأن جميع الناس مساوون له في طبيعته، وأن كل الاختلافات تقريباً في طبيعة الشخصية والقدرات بين طبقات مختلفة من البشر هي نتاج مجتمعاتهم، وتعود أسبابها إلى تباين فرص التعليم التي تتاح (أو لا تتاح) لهم، (.. الاختلافات بين الشخصيات في مستوياتها،.. لا تعود إلى الطبيعة، بل هو نتاج للعادات والتقاليد، والتعليم)، وقد أسفر التأثير الحاكم لذلك الاتجاه الفكري في أفكار العدالة عن طرح سؤال جديد، كيف يتمكن البشر من إعادة تشكيل وتركيب مظاهر البيئة الاجتماعية لكي تتماشى تلك البيئة ذاتها مع العدل؟ ولا يزال هذا السؤال مثاراً إلى تلك اللحظة؟

العدالة عند أرسطو هي فضيلة أو براعة تتصف بالكمال قدر تعلق الأمر بعلاقة المرء بأخ له في الإنسانية وتعني الإنصاف في توزيع حصص الأفراد



توزيع الناتج الاجتماعي!

٦- نظرية إمانويل كانت في العدالة:

في السنوات القليلة المتبقية من القرن الذي شهد تشكل التراث الفكري لمذهب المنفعة، كان إمانويل قد أبدى رد فعل نقدي عنيف إزاء هذا التراث، وتطرق في مناقشاته إلى مسألتين يمكن أن تشكلا الأساس الملائم للتفكير في الأخلاق والعدالة، المسألة الأولى: أن أي استنتاجات قد نتوصل إليها من خلال التفكير في المنفعة لن تكون مؤكدة، يرى إمانويل أن الوصي الذي يختار الطريقة التي يتصرف بها في الأملاك بناء على منفعة متوقعة عليه أن يقدر النتائج التي قد تترتب على أي تصرف ينوي القيام به، وهي ممارسة غير مؤكدة النتائج حتماً، المسألة الثانية: أن أي نظرية وصيفة في الأخلاق لا يمكن أن تستند إلى السعادة؛ لأن الأسباب التي تدعو إلى السعادة تختلف من شخص إلى آخر، ولذا من الصواب أن يسمى كل فرد من أفراد البشر إلى السعادة بطريقة الخاصة، ومن الخطأ فرض أي تصور محدد بشأن السعادة على كل البشر!

أيًا كانت نقاط الضعف في انتقادات إمانويل لأفكار العدالة التي تستند إلى المنفعة، فإنه طرح بديلاً لتلك الأفكار، واعتبر أن الأساس الصحيح

إلهي يكون توجهها المباشر هو الثواب والعقاب في الحياة الآخرة!). ووافقه على هذا الافتراض آدم سميث بأن البيئة الاجتماعية تشكلها الأعراف التي هي نتاج للأفعال البشرية، وخالف هيوم حول مصدر المشاعر التي تساعد على تعزيز العدالة، بينما كان هيوم يعتبر هذه المشاعر مصطنعة، يقول سميث في كتابه (نظرية المشاعر الأخلاقية): (زرعت الطبيعة في صدور البشر ذلك التوجس المرضي من استحقاق ماثبة عقوبة، ... ربما تفرض في حال انتهاك حرمة العدالة، وهي إجراءات عظيمة الشأن تهدف إلى سلامة وأمن الرابطة البشرية...)، أما بينثام المدافع عن الإصلاحات القانونية والسياسية والمؤيد لآراء هوبز في أن بيئة العالم الاجتماعي هي نتاج للأعراف البشرية وليست نتاجاً لأغراض طبيعية، يؤيد ذلك في كتاب (مغالطات فوضوية) بأن: (الحقوق الطبيعية هي بكل بساطة أشياء لا معنى لها، ... هي محض هراء يعبر عنه بأسلوب بلاغي - هراء بكلمات طنانة!).

واتفق آباء المذهب النفعي (هيوم وبيكاريا وسميث وبينثام) على أن البشر عمومًا متساوون إلى حد ما في القدرات، إضافة إلى أنهم يستحقون بالتساوي أن ينالوا الاهتمام من قبل أي شخص مسؤول عن إدارة أو إصلاح المؤسسات أو الممارسات البشرية، وبوجهة نظر سميث (إن الاختلافات في المواهب الطبيعية لدى الناس أقل مما نتصور، .. لا يعود إلى الطبيعة، بل هو نتاج للعادة، والتقاليد والتعليم).

وأن تقسيم العمل يلعب دوراً في خلق الثروة وإلى تهئية المسرح لظهور مشكلة العدالة الاجتماعية في العصر الحديث انعكاساً لمشكلة

عصره، (إن رفاهية الدولة تعني ذلك الوضع الذي يتوافق فيه دستور الدولة تماماً مع مبادئ الحق، إنه الوضع الذي يحتم العقل علينا، من خلال حتمية مطلقة، أن نكافح من أجله).

٧- فكرة العدالة الاجتماعية،

لقد ظهرت أنماط جديدة من التفكير في القرن ١٩، ومن بين العوامل التي ساعدت وشجعت على هذا التغيير، ذلك التيار المتدفق من الابتكارات التكنولوجية التي أدت إلى تبديل الملامح الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا منذ أوائل القرن ١٨ إلى القرن ١٩، ولكن كان هناك عامل آخر هو الثورة الفرنسية ١٧٨٩م التي أكملت التحول باتجاه أنماط جديدة، من الوعي، وكتب وقتها هنري دوسان سيمون في سنة ١٨١٤م متنبئاً بإعادة تنظيم المجتمع الأوروبي على أسس جديدة:

(ها قد انقلب النظام الاجتماعي رأساً على عقب لأنه لم يعد ينسجم مع ذلك التوزيع الذي حصل، الأمر صار يعود إليك أيها الإنسان لأن تخلق نظاماً أفضل، لقد حصل ذوبان في هيكل السياسة، وصار الأمر يعود إليك أيضاً في إعادة تشكيله).

كان سان سيمون يشارك في الوعي باحتمالات التحول الجذري كثيرين من جيله، إلا أن الكاتب والنموذج الأمثل لهذا الوعي هو كارل ماركس، الذي كان مهتماً بالأسلوب الذي ينظم النشاطات الإنتاجية وقدرات المجتمعات، لأنه يعتقد أن الخصائص الأساسية لكل المؤسسات المهمة الأخرى تنبثق من ذلك التنظيم، وقد اعتقد ماركس أن البشرية في عصره قد وصلت إلى ذروة التحول في مسار التاريخ، وأن هناك حركة

للتفكير في الأخلاق والعدالة هو (الحرية) وليس السعادة، ويعتمد أساس هذه النظرية على مبدأ الحق الذي هو شامل لجميع البشر، وهذا المبدأ مستمد من الحتمية المطلقة، (يتوافق أي فعل مع مفهوم الحق إذا كان لا يتعارض مع حرية أي إنسان وبما ينسجم مع قانون شامل للجميع، أو إذا كان من قواعد السلوك المرتبطة بذلك الفعل أن لا تتعارض حرية الاختيار مع حرية أي إنسان وبما ينسجم مع قانون شامل للجميع) واستنتج إمانويل من ذلك المبدأ (الحق الشامل لجميع البشر) نوعين من الموضوعات الأولى: بعلاقات محددة بين الناس (الحق الخاص) كموضوعات الملكية والتعاملات...، ويتطرق أيضاً إلى مناقشة الحقوق التي يتعين على الأشخاص القيام بها (حقوق الزوج والوالدين...) أما الموضوع الثاني (الحق العام) أو ما له علاقة بالمجتمع المدني.

ووفقاً لرأي إمانويل، فإن المجتمع الذي يسود فيه العدل هو الذي يحترم أفرادَه على نحو متبادل بعضهم حقوق البعض، وذلك بالحرص على عدم انتهاكها.

ويطلب إمانويل أن نفكر في الوضع المدني على أنه نتاج (عقد أصلي) اتفق عليه من قبل الأفراد الذين يصبحون مواطني تلك الدولة.

وبالنسبة إليه، فهذا العقد (فكرة يحتمها العقل) وليس حقيقة تجريبية أو تاريخية، ويعار في الدولة الأبوية والتي اعتبرها برغم نواياها الحسنة، (أعظم استبداد يمكن للمرء أن يتصوره).

وتطرق إمانويل كانت أخيراً إلى سمات ستظل من أساسيات مفهوم العدالة الاجتماعية طوال القرنين ١٨، ١٩ من خلال هذا الطرح المتطور في

**يرى هوبز أن الاتفاق التعاقدي لا يعد
ممكناً إلا إذا كان كل فرد على
استعداد للاعتراف بأن جميع الناس مساوون له
في طبيعته وأن الاختلافات بينهم هي نتاج
مجتمعاتهم وتباين فرص التعليم**



وتتمثل الاستجابة البديلة لهاتين المعضلتين
(الاستحقاق) و(الاحتياج) في استنتاج، مفاده أن
من الخطأ تطبيق مبدأ واحد من مبادئ العدالة
على جميع المجالات، وأن من الواجب الإبحار في
مجالات جديدة، هذا ما حاوله جون راولز
فيلسوف القرن ٢٠

٨- العدالة بوصفها إنصافاً،

أسفرت جهود جون راولز طوال نصف قرن
عن إصدار كتابه (نظرية في العدالة) ١٩٧١م،
وتركز نقده الرئيس على مبدأ (المنفعة) وطرح
عدة إشكالات بشأنها فقال أولاً: إن مذهب المنفعة
لا يقدم ما يكفي من الضمانات للحرية، في
بعض الحالات، ربما يحصل أن تتحقق السعادة
لأغلبية الناس بحرمان أشخاص قلائل من
حرياتهم، وتبعاً لذلك، يرى راولز أن هذا يكفي
لبيان عدم كفاية مبدأ السعادة القصوى.

ويرى راولز أن مذهب المنفعة يستند إلى
تصور أحادي لمفهوم الخير من خلال تصورهما أن
السعادة مقياس فريد مطلق لرفاهية البشر، مع
أن البشر لديهم اهتمامات متشعبة وغايات
متشعبة أيضاً، ويمكن ألا تكون السعادة سوى
غاية واحدة من بين تلك الغايات!

استيعاب واضحة للقوى التي تحرك التاريخ
البشري، وعندما يتلاقى كل من القوى المؤثرة،
في حركة التاريخ، (البروليتاريا) يصبح في
إمكان البشر أن يمسكوا بزمام مصائرهم
ويرسموا بأنفسهم صورة للمستقبل يتوافق، مع
إرادتهم الجماعية.

أما هيربرت سبنسر فقد طرح اتجاهًا
واضحاً في التفكير، يرى أن فكرة العدالة تتألف
من عنصرين، أحدهما هو (المساواة): إذا كان كل
إنسان يسمى إلى تحقيق أهدافه دون أن يكثرث
لمطالب الآخرين فالنتيجة هي صراع مستمر،
والآخر هو (التفاوت) : (كل إنسان ينال نصيبه
من المكسب والخسارة تبعاً لطبيعته الشخصية
وما يترتب على ذلك من تصرفات) فهذا المبدأ
يستلزم أن يحصل الأفراد على مكاسب أو
يتحملوا خسائر غير متساوية ويؤدي ذلك إلى
تفاوت في نتائج ما يحصلون عليه.

يتمثل الأساس الأيديولوجي لهذه
التصورات الجديدة من أن العلاقات الاجتماعية
هي نتاج لإرادات أفراد مستقلين ولا تنقيد
بالضوابط والأعراف التي ربما تتناقض مع
رغبات الأفراد.

وكان البديل الأساسي لمبدأ الاستحقاق
كعنوان للمعيار النموذجي للعدالة الاجتماعية مع
القرن ١٩ هو مبدأ (الاحتياج) وهي (من كل
بحسب قدرته، ولكل بحسب احتياجاته).

ومع ذلك كان ماركس يؤيد تلك المعادلة
(من كل وفقاً لقدرته، ولكل وفق احتياجاته) عند
عملية التحول التي كان يطمح لأن تتحقق من
مجتمع رأسمالي إلى مجتمع شيوعي.

يصف راولز الموضوع الرئيسي التي تتطرق إليه نظريته بأنه (التركيبة الأساسية للمجتمع) وهي مؤسساته الاجتماعية ومنها دستوره السياسي والتركيبية الاقتصادية وتنظيماته الاجتماعية، ولماذا هذا التركيز على (التركيبة الأساسية للمجتمع)؟ يجيب راولز في المقطع الآتي: (... لأن تأثيراتها تكون عميقة كثيراً وهي حاضرة منذ البداية.. يولد الناس الذين يحتلون مواقع اجتماعية مختلفة وقد نشأت لديهم توقعات مختلفة في الحياة .. إن مؤسسات المجتمع تقتض وجود نقاط انطلاق محددة تعتبر أفضل من نطاقات أخرى.. هذا الإشكال من التفاوت... يؤثر في فرص الناس الأولية في الحياة؛ غير أنه لا يمكن أبداً تبرير كل ذلك بالاحتكام إلى الاعتقادات بشأن القيمة الاعتبارية أو الاستحقاق).

ويبدأ راولز بطرح الأفكار الرئيسية لنظريته بالكلمات التالية: (... كل إنسان يريد الحصول على حصة أكبر بدل أن يحصل على القليل، يصبح من الضروري أن توجه مجموعة مبادئ للاختيار بين مختلف النظم الاجتماعية التي تفرض شكل توزيع هذه المكاسب "وهي مبادئ العدالة الاجتماعية بالذات"، ويتضح الاستنتاج البارز الذي يمكن استخلاصه من نظرية العدالة بوصفها إنصافاً من المبادئ الأساسية الآتية:

١- كل إنسان لديه حق مماثل لحق غيره ضمن مشروع يكفل الحريات الأساسية لمساوية وبالتوافق مع مشروع مماثل يكفل حريات الجميع.

٢- يكون الفرض من حالات التفاوت

الاجتماعي والاقتصادي تبرير حالتين:

- يجب أن ترتبط تلك الحالات بالمناصب والمواقع المتاحة للجميع على حد سواء ضمن شروط المساواة المتكافئة في الفرص والتي تقوم على الإنصاف.

- يجب أن يكون هدفها تحقيق أكبر منفعة للأفراد الذين يحصلون على أقل المكاسب في المجتمع.

وفي أحد فصول كتابه (نظرية في العدالة) يتطرق إلى الإنصاف بين أشخاص متساوين (إن التعامل بالمثل، تلك النزعة للرد على الشيء بما يماثله.. هو حقيقة سيكولوجية عميقة الجذور .. إنها قدرة على الإحساس بالعدالة مبنية على استجابات متماثلة في النوع، ويبدو أنها أحد شروط العيش المشترك بين البشر).

وبعد هذا التجوال الفكري عبر أزمان طويلة، لماذا يعشعش الظلم المستديم والمنتظم في العلاقات الدولية العالمية؟ ولماذا تجور الأمم الأكثر قوة ولا تحاول إقامة علاقات متوازنة مع الأطراف الأضعف وفقاً لشروط الاحترام المتبادل والتعامل بالمثل؟ وهل لازلت مقولة أرسطو بعد أكثر من ٢٣٠٠ سنة صحيحة في كل جوانبها (... لا يخجل الناس من التصرف مع الآخرين بطرق ربما يرفضون الاعتراف، بينهم وبين أنفسهم، بأنها عادلة، أو حتى أخلاقية ...، هم يريدون سلطة تستند إلى العدالة، ولكن حين يتعلق الأمر بالآخرين، يتوقف أي اهتمام لهم بالعدالة)!!

تبدو لنا تلك الكلمات مفعمة ببصيرة نفاذة

مختربة لحجب السنين. ■